غداً:
دورة في مجال المحاسبة لكوادر منظمات المجتمع المدني

■ الثورة/ مطهر هزبر

تنظم المؤسسة اليمنية للتنمية بالتعاون مع منظمة العون الإنساني غداً الاثنين دورة تدريبية في مجال المحاسبة لغير المحاسبين من الكوادر الإدارية للجمعيات والمنظمات المحلية.

ويشارك في الدورة التي تستمر لمدة ثلاثة أيام (٢٠) متدرباً من مختلف الجمعيات المنتسبة لمشروع البناء المؤسسي الذي تنفذه المؤسسة اليمنية للتنمية.

وأوضح الدكتور محمد المسيبي رئيس المجلس التنفيذي للمؤسسة اليمنية للتنمية أن هذا البرنامج التدريبي الذي يأتي ضمن إطار مشروع البناء المؤسسي وتفعيل منظمات المجتمع المدني يهدف إلى تنمية وتطوير الموارد المالية للجمعيات المحلية بواسطة سك الدفاتر المحاسبية وإعداد التقارير المالية بصورة صحيحة واكساب المشاركين بعض مهارات التسجيل والقيد في الدفاتر المحاسبية.

عدن .. ورشة عمل حول قانون الجمعيات

■ ،، عدن/سبأ ..

بدأت بمحافظة عدن أمس فعاليات ورشة العمل التدريبية لقيادات الجمعيات حول التوعية باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية والتي تنظمها جمعية عدن التنموية بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويناقش ستة وثلاثون من روساء وأمناء عموم والمسؤولين الماليين في جمعيات عدن والمعلا وخور مكسر على مدى يومين من خلال ستة محاور عمل اللائحة التنفيذية والاشراف الحكومي وحقوق وواجبات الجمعيات وادارتها والعضوية فيها والموارد المالية وحل وتجزئة ودمج ادارة الجمعيات.

وفي افتتاح الورشة أشاد المهندس / وحيد رشيد / وكيل المحافظة بدور الجمعيات وما تقوم به من دور اجتماعي وانساني وتطوير البناء المؤسسي للمجتمع المدني.

كما أكد الأخوة / أيوب ابو بكر / مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل و / احمد عبدالرقيب / ممثل الصندوق و/ سلوي شوالة / رئيسة الجمعية على أهمية تنظيم مثل هذه الورش للجمعيات للاطلاع على القانون واللائحة التنفيذية ونشر التوعية لتفعيل البناء التنظيمي للجمعيات ومكوناتها وانشائها بالطرق القانونية السليمة وتقييم عملها وتسيير نشاطها .. مشيرين إلى أهمية الخروج بنتائج ايجابية ونقلها إلى الواقع العملي.

عدن: بدء امتحانات القبول في المعهد الفني التجاري

■ ،، عدن/سبأ ..

بلغ اجمالي عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات القبول في المعهد الفني التجاري بعدن للعام الدراسي الحالي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥م والتي بدأت أمس ٢٥١ متقدماً ومتقدمة.

وذكر الأخ / عبدالله مقشم / مدير المعهد لوكالة الانباء اليمنية سبأ / ان من بين المتقدمين / ٦٢ / طالبا وطالبة في التخصصات المهنية فيما تقدم ١٨٩ طالبا وطالبة للتخصصات التقنية.

وأوضح ان المعهد استحدث هذا العام نظام الحاسوب الالي بعد ان رفدت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني المعهد باثنين وعشرين جهاز حاسوب اضافة إلى تخصص جديد في مجال السكرتارية دبلوم عامين مرتبط باحدث التقنيات في استخدام الحاسوب ومعامل اللغات.

تصدير ٥٠٠٠ طن من نخالة القمح اليمنية عبر ميناء عدن

■ ،، عدن/سبأ ..

صدرت أمس عبر الرصيف الخارجي لميناء عدن ٥ الاف طن من مادة نخالة القمح إلى مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية.

وذكر الأخ/ماهر محمد الشعيبي /مدير عام ارصفة المعلا بميناء عدن لوكالة الانباء اليمنية سبأ ان ارصفة المعلا استقبلت أمس ٦٠ الفا و٩٠٠ طن من المواد الغذائية والبناء منها ٣٦ الفا و٤٠٠ طن من القمح و ٢٤ الفا و٥٠٠ طن من الاسمنت.

وبلغ عدد الحاويات التي تم تفريغها في ارصفة المعلا وميناء الحاويات بعدن ١٣٨٠حاوية منها ٢٨٧ حاوية في ارصفة المعلا جميعها بضائع وأردات متنوعة إلى الأسواق اليمنية.

خلال العام الماضي
١٤ مليار دولار حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي

ابوظبي/شينخوا

ارتفع حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٣م الى ١٤ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٤ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٢م .

جاء ذلك في تصريحات ادلى بها محمد بن عبيد المزروعي الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون ونشرت السبت .

واشار محمد بن عبيد المزروعي الى ان حجم التجارة البينية قفز الى معدلات ملحوظة مقارنة بالسنوات العشر السابقة لقيام الاتحاد الجمركي في المجلس مؤكدا على أن الحفاظ على هذا المعدل يتطلب استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي لازالة الصعوبات .

وطالب المزروعي بزيادة التجارة البينية بين دول المجلس من خلال ازالة المعوقات التي تؤثر سلبا على ذلك ومنها حماية مهام المراكز البينية وتقليل القيود على السلع الوطنية والانتهاء من بعض الانظمة كنظام انتقال سلع المواد الغذائية واستيراد الادوية .

وافاد ان لجانا خليجية متخصصة تبذل جهودا كبيرة ازاء دعم التجارة البينية وتجتمع بشكل دوري لبحث اي صعوبات تعترض استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي .

واوضح ان وزراء المالية والاقتصاد لدول مجلس التعاون سيعقدون اجتماعا في جدة الشهر المقبل للبحث في عدد من الموضوعات الاقتصادية ومنها ما يتعلق بالاتحاد الجمركي .

واشار الى ان السعودية احتلت المركز الاول في حجم الاوزان النسبية خلال العام الماضي اذ تشكل حجم التجارة بينها ودول مجلس التعاون الاخرى ما نسبته ٢٩ بالمائة تليها الامارات بنسبة ٢٦ بالمائة ثم سلطنة عمان ٢١ بالمائة فالبحرين ١٣ بالمائة والكويت ٨ بالمائة واخيرا قطر بنسبة ٥ بالمائة .

مفاوضات لرفع أسعار الشحن بين اسيا والشرق الأوسط

■ ،، طوكيو/سبأ ..

تجري شركات النقل الكبيرة في اليابان مفاوضات تهدف إلى رفع سعر شحن الحاويات بين منطقتي اسيا والشرق الأوسط بنسبة ١٥ في المئة ابتداء من شهر اكتوبر القادم.

وذكرت مصادر صحفية يابانية أمس انه على الرغم من استمرار المفاوضات من المحتمل ان يوافق الزبائن على هذا الارتفاع في سعر الشحن على العديد من الخطوط الرئيسية باستثناء خط النقل بين اسيا وشمال امريكا الذي لن يطرا عليه اي تغيير في السعر بعد الارتفاع الأخير في شهر مايو الماضي بنسبة ثمانية في المئة.

وأوضحت المصادر ان هذا التوجه برفع الاسعار ياتي بعد الطلب الشديد على الشحن نتيجة النمو الاقتصادى في الصين وارتفاع اسعار النفط الخام الامريكي.

مشيرة إلى انه في حال استمرت المفاوضات الجارية بسلاسة فانه يحتمل ان يرتفع سعر شحن حاوية /٤٠ قدم/ بين اي ميناء اسيوي وميناء في شمال اوروبا والبحر المتوسط واستراليا إلى ما نسبته ٢٠ في المئة او ٥٥٠ دولاراً.

كما سترتفع اسعار الشحن بين اسيا ودول شرق وغرب افريقيا إلى ما نسبة تقارب ال١٠ في المئة اي بين ٢٠٠ و٦٠٠ دولار كما سترتفع تكلفة شحن حاوية من اسيا إلى الهند وباكستان بنسبة تقارب ال ١٥ في المئة او ٤٠٠ دولار.

ومن المحتمل ان يقابل طلب شركات الشحن برفع الاسعار وخاصة على خط النقل بين اسيا واوروبا رفضا بسبب قيام اصحاب السفن برفع الاسعار مرات عديدة على مر الاعوام القليلة الماضية .

إجتماعات لمحافظي المصارف العربية الثلاثاء المقبل

● القاهرة / قنا /

■ .. تبدأ بالقاهرة يوم الثلاثاء القادم الدورة الثامنة لاجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربية .

وصرح الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري بأنه سيتم خلال الاجتماعات التي تستمر يومين مناقشة ورقة حول الملامح الاساسية لاتفاقية بازل الثانية وموقف الدول النامية منها وكذلك مذكرة حول ماتم مناقشتة في ندوة انظمة المدفوعات والتسوية في نطاق التعاون الاقليمي وورقة اخرى حول تجربة السياسة النقدية في المغرب ومشروع تطوير مقاصة وتسوية المدفوعات ، والاوراق المالية في الدول العربية.

كما يتم خلال الاجتماعات النظر في التقرير العربي الموحد الصادر هذا العام والتوصيات الاخيرة للجنة العربية للرقابة المصرفية بالإضافة إلى القضايا المقترح ادراجها ضمن الخطاب العربي والموحد .

مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة.. هل ينجح في ترشيد استخدام المياه؟

تواجه بلادنا كغيرها من دول المنطقة تراجعاً خطيراً في منسوب المياه الجوفية والذي يهدد بدوره الأمن المائي مستقبلاً حيث تقدر المياه المتجددة في بلادنا سنوياً بنحو (٢,٥) بليون متر مكعب بينما المستنزفة بـ(٣,٢) بليون متر مكعب تستخدم الزراعة منها ٩٠٪ و٢٠٪ نصيب القات كما أن العجز المائي ما بين (٧٠٠-٨٠٠) مليون متر مكعب ومعدل نصيب الفرد من المياه (١٥٠) متر مكعب سنوياً.

ولمواجهه الوضع المائي المتدهور تسعى الحكومة لوضع خطط وبرامج تمثلت في تنفيذ العديد من المشاريع في مجال الحفاظ على المياه ومنها مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة بتكلفة (٥٣) مليون دولار تمثلها كل من هيئة التنمية الدولية بـ (٤٠,١٩٩) مليون دولار بنسبة ٧٥٪ والدولة بـ(٧,٥٣٢٧) مليون دولار بنسبة(١٤,١٪) والمستفيدين من المشروع بـ(٥,٨١٠٤) مليون دولار بمعدل (١٠,٩٪) وخصصت لثلاثة مكونات رئيسية وحول أهمية هذا المشروع وعدد المستفيدين ونسبة النجاح المتوقعة له يجيب عليها عدد من المختصين من الجهات المعنية نستعرضها في سياق الاسطر التالية:

استطلاع /أحمد مسعد الأسد

مؤشرات النجاح للمشروع تصل إلى ٨٥٪ تستفيد منه أكثر من (٧) آلاف أسرة

الأخ/ عبد الملك العرشي وكيل وزارة الزراعة والري يقول: يعتبر هذا المشروع من أبرز المشاريع في مجال الحفاظ على المياه باعتبار هذا المورد يتعرض للاستنزاف الجائر خاصة وأن حجم المياه المتجدده سنوياً لا تتجاوز (٢,٥) بليون متر مكعب في حين أن المياه المستنزفة تفوق (٣,٥) مليون متر مكعب بمعنى أن هناك آزمه مياه حادة والدولة تسعى جاهدة لتنفيذ العديد من المشاريع بالإضافة الى اصدار الكثير من التشريعات الخاصة بالحفاظ على هذه الثروة المائية الهامة.

ويضيف الوكيل ومن أهم تلك الاجراءات استحداث وزارة المياه والبيئة بحيث تكون متخصصه في رسم السياسات العامة إلى جانب وزارة الزراعة والري نظراً لتفاقم قضية نقص المياه مع تزايد الكثافة السكانية في معظم المدن اليمنية وليس فقط صنعاء التي تعاني من استنزاف للمياه الجوفية سواء كانت لغرض الشرب أو الزراعة وبالتالي فأن هذا المشروع هو عبارة عن قرض من البنك الدولي له ثلاثة مكونات رئيسية جزء منها يتعلق بالحفاظ على الموارد المائية تتمثل في ادخال وسائل ري حديثة كالانابيب البلاستيكية ووسائل اخرى، أما الجزء الاخر من مكونات المشروع يتمثل في دعم البناء المؤسسي مثل مشروع مياه الريف والموارد المائية والإدارة العامة للمياه بوزارة الزراعة والري بحيث تصبح تلك الجهات قادرة على تنفيذ مهامها على أكمل وجه، وبناءً على ذلك نجد أن المشروع سيركز بدرجة رئيسية على المستفيدين وهم المزارعون بمعنى أن هناك آليه بالمشروع طبقاً للحيازات التي يمتلكها المزارع يعطي له الدعم وكل ما زادت الانتاجية استحق دعما أكبر وهذا بدورة سوف يساعد الفقراء في الريف على استخدام الوسائل الحديثة للري خاصة وأن الفترة الزمنية لتنفيذ المشروع تصل إلى خمس سنوات وتشمل (١٥) محافظة في البلاد وقد استكملت فيها كل مقومات البناء المؤسسي وعينت الكوادر المحلية من مهندسين وأستشاريين بالتنسيق مع السلطة المحلية في المحافظات وبالتالي نحن نتوقع أن يحقق المشروع الأهداف التي أنشئ من أجلها وهناك مؤشرات رقمية تشير إلى نجاحها..

(٥٣) مليون دولار تكلفة المشروع مساهمة الدولة ١٤٪ والبنك الدولي (٧٥٪) و١٠٪ المستفيدين

(٤٧) مليون متر مكعب من المياه سنوياً سيوفرها المشروع

أنعكست سلباً

أما الأخ/ ناجي أبو حاتم القائم بأعمال ممثل البنك الدولي فيقول: يعتبر هذاالمشروع من أهم المشاريع الحيوية في مجال الحفاظ على المياه الجوفية في ظل الحفر العشوائي للآبار والتي يعود بدايتها إلى عقد السبعينات من القرن الماضي حيث ساعدت الدولة على استيراد الحفارات لمساعدة المزارعين من خلال تسهيل القروض وتوفير المضخات ولكنها انعكست سلباً على الاحواض الجوفية وعلى سبيل المثال نجد أن عدد الابار في حوض صنعاء عام ١٩٧٤ لم تتجاوز لـ(٣٥) بئراً بينما وصلت في الوقت الراهن إلى أكثر من (١٤)ألف بئر وجميعها تضخ مياه على مدار الساعة.

وسائل حديثة

ويضيف لهذا السبب فأن هذا المشروع سوف يعمل على الحد من استنزاف المياه خاصة من قبل المزارعين عن طريق مساعدتهم في إدخال وسائل ري حديثة تقلل من الاستخدام الجائر للمياه باستعمال الانابيب البلاستيكية والحديدية والري بالتقطير حيث يقوم المشروع بتغطية (١٥) محافظة في الجمهورية اليمنية ويتعامل مع ارض المزارعين فقط وليس مع الاراضي التابعة للدولة حيث وقد تم الاعداد لهذا المشروع ثلاث سنوات ولو نفذت بحسب الوثيقة الموقعة بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي للمشروع فإنه سيكون له مردود إيجابي وسريع على المياه الجوفية بشرط أن تستغل المبالغ المخصصة للمشروع في تنفيذ المشاريع الميدانية وفق ما ورد في إتفاقية القرض ووثيقة المشروع.

ومع ذلك أعتقد بأن مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة يعتبر مميزاً عن غيره من المشاريع التي سبق للبنك الدولي التعامل معها كون المشروع يتعامل مع افراد ومزارعين فقط وليس مع الحكومة أو مع منظمات وبالتالي فأن القرار يبقى بمتناول المزارعين من حيث تكاليف التنفيذ والتشغيل والصيانة بعد إنجاز المشروع ولهذا فأن عوامل النجاح للمشروع متوفرة ونتوقع أن يستفيد المزارعين من المشروع بصورة عامة.

جدوى اقتصادية

أما المهندس حمود الربيدي مدير عام المشروع فيقول: بأن هذ المشروع هو أحد أهم أهداف المساعده القطرية لليمن في قطاع الري والمياه وبدعم جهود حكومة بلادنا والبنك الدولي انطلاقاً من ادراك الجانبين لقضية المياه في اليمن التي أصبحت تتفاقم يوماً بعد يوم بسبب الاستنزاف الجائرللأحواض الجوفية بطرق عشوائية وبالتالي فأن المشروع سيقف من خلال أهدافه ومكوناته أمام التحديات ويسعى إلى ترشيد استخدام المياه ومقاومة ظاهرة الانجراف التي تتعرض لها التربة وذلك عن طريق وضع خطط قطاعية باستخدام المياه المختلفة سواءً كانت للشرب أو للزراعة أو للصناعة.

ايضاً وضع خطة لأقامة المنشآت المائية لتعزيز تغذية الاحواض الجوفية وتوفيرها للاستخدامات المختلفة وكذلك دعم المؤسسات والهيئات العامة في قطاع المياه وتحسين إدارة مصادر المياه وبمشاركة المستفيدين وفقاً لما ورد في الاستراتيجية الوطنية للمياه على مستوى القطاع الزراعي والذي انطلقنا منه في الإعداد لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة من خلال العمل على تحسين كفاءة الري وادخال وسائل ونظم الري الحديثة ونقل وتوزيع المياه والتي تم دراستها علمياً لاثبات جدواها الاقتصادية لبلادنا وذلك لمواجهة قضية الأمن المائي الذي يهدد مستقبل احواضنا الجوفية بأعتبار الثروة المائية هي عماد الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تزايد عدد الآبار بحوض صنعاء من ٣٥ إلى أكثر من (١٤) ألف بئر يشكل استنزافا جائرا للمياه الجوفية

يشمل ١٥ محافظة يتم تنفيذه على مدى خمس سنوات

نسبة عالية

ويضيف أن مؤشرات النجاح لهذا المشروع كبيرة جداً وذلك أنطلاقاً من حجم المعلومات والاراء التي حصلنا عليها خلال فترة الإعداد لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع التي استمرت قرابه ثلاثة اعوام من قبل المختصين في مجال المياه ،كما أن فترة التنفيذ هي خمس سنوات وتعتبر كافية حيث وقد وجدنا تجاوباً كبيراً أكثر مما كنا نتوقعه اثناء إعداد ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بالإضافة إلى فترة التنفيذ والمساحة التي حددت وكذا حجم التمويل الذي يمكن له ضمان نجاح المشروع بنسبة عالية جداً إذا لم تكن (١٠٠٪)..

سدود تحويلية

من جانبه المهندس/ عبد الرب عقلان يرى أن المشروع جاء كنتيجة استمرارية لمشروع الحفاظ على الاراضي والمياه الذي تم تنفيذه سابقاً، وبالتالي نتوقع أن يصل عدد المستفيدين من هذا المشروع أكثر من (٧) آلاف أسرة ريفية بمساحة تقدر بـ(٢٨,١٤٨٩) هكتار تغطي خمس عشرة محافظة في الجمهورية اليمنية في إطار عمل عشر وحدات تنفيذية تابعة لمنطقة عمل المشروع وبالتالي فإن المزارعين هم المستفيدون من مردودات هذ المشروع الهام الذي يعنى بقضايا المزارعين فقط.

كما تشمل مكونات المشروع في تنفيذ عدد من خزانات المياه والسدود التحويلية لمياه الامطار في المرتفعات الجبلية والاودية بهدف الحفاظ على التربة والحد من انجراف الاراضي الزراعية ونتوقع أن يوفر المشروع من المياه بنحو (٤٧) مليون متر مكعب سنوياً وهذه الكمية من المياه سوف تساعدَ الاحواض الجوفية على تحديد منسوب المياه فيها وعدم تعرضها للنضوب على المدى القريب من خلال تغذية المياه الجوفية بواسطة اقناع المزارعين باستخدام وسائل الري الحديثة والتقليل من حفر الآبار...

هدف رئيسي

المهندس / عبده محمد فضل: معروف بإن قضية المياه في بلادنا شائكة نظراً لما تتعرض له الاحواض الجوفية من استنزاف جائر وبالتالي فأن مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة سوف يقوم بعملية ترشيد استخدام المياه من خلال تحديث الوسائل الخاصة بالري ورفع كفاءة الانظمة التقليدية بانظمة ري متطورة بالإضافة إلى تحسين وسائل الري بالسيول باعتباره الهدف الرئيسي للمشروع نتوقع أن يعالج المشكلة التي تواجهها الجهات ذات العلاقة بشكل دقيق وفعال..

ويضيف نحن بإدارة المشروع سنعمل جاهدين بالتنسيق مع الوحدات التنفيذية على تنفيذها خلال الفترة الزمنية المحددة للمشروع ونعمل وفق برنامج محدد خاصة وأن معظم المدن اليمنية تعاني احواضها الجوفية من استنزاف جائر للمياة ونتوقع أن يحقق المشروع نجاحاً كبيراً بنسبة تصل إلى (٨٥٪) خاصة وأن هذ المشروع يعد امتداداً لمشاريع سابقة وأبرزها مشروع الحفاظ على الاراضي والمياه والذي حققنا فيه فوارق مائية كبيرة في الميدان..